طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيرًا ، وَأَخْدِهِمُ الرِّبُوا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ (١) ، فأخبر عزَّ وجل أنَّه كان قد حرّم عليهم الرّبا (٢) وإنَّما استَحلَّه منهم من استحلَّه بمعصية اللهِ ، وما حرَّفَهُ (٣) لهم أحبارُهم ورُهبانُهم ، فأَحَلُوا لهم الرّبا (٤) وكذلك (٥) كتب على (ع) إلى رُفاعَة يأمرُهُ بطَرْدِ أهل الذمّة من الصَّرْف .

(٨٧) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه قال : الرَّبا فى كلَّ ما يُكالُ أَو يوزَنُ ، إذا كان فيه التفاضلُ .

(٨٨) وعنه (ع)(٢) بَعَثَنَى أَبِي (ع) بكِيسٍ فيه أَلفُ درهم إلى رجل صرّافٍ من أَهل العراق ليُعْطِيَه أَفضلَ منها ، وقال لى : قل له : يبيعُها بدنانير ، فإذا قبضَها و دفّع الدراهم ، فليشتر لنا بالدَّنانيرِ الَّتَى قبضَ حاجتَذا من الدراهم .

(٨٩) وعنه (ع) أنَّه سُئِل عن الرَّجل يَستبدِلُ الدنانيرَ الشاميَّة بالكوفيَّة وَزْنَّا بوزن ، فيقول له الصَّيْرَفُّ : لا أُبدُّل لك حتَّى تبدَّلنى دراهم يوسفيَّة بغَلَّةٍ (٧) وزناً بوزنٍ ، قال لابأس به ، قيل له : إنَّ الصيرفَّ إنما

^{. 171-171/1 (1)}

⁽٢) حش في ه ، ى ، - قال في كتاب حدود الممرفة لسيدنا النممان : والربا فمنه التفاضل في البيع فيما يكال ويوزن، ومنه حبس ما أوجب الله (ع ج) الجروج منه في الأموال التي افترضها فيما افترضه ليربو بذلك مال من يحبسه عند نفسه ، وقد أخبر الله عز وجل أنه يمحق بقوله (تم) (٢٧٩/٢) يمحق الله الربا و ربى الصدقات ، وقوله (٣٠/ ٣٠) وما آتيتم من رباً ليربو في أموال الناس ، فلا يربوعند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك م المضمفون .

⁽٣) خ في س ، ه ، د ، ي ، ط ، ع , وفي متن س ؛ حرمه .

⁽٤) كذا في س.

^(•) ه ، ى – لذلك .

⁽۲) د ، هـ وقال .

⁽٧) حش : الغلة أي الدراهم السوق التي لا تنفق في غيرها يمني الردي. .